الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الأزمات المالية والمصرفية

د. فاتح دبلة جامعة محمد خيضر – بسكرة –
fhdebla@yahoo.fr
أ. سارة بركات جامعة محمد خيضر – بسكرة –
barkat.sara@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى الوقوف على أسباب الاهتمام بالحوكمة على المستوى العالمي وكذلك الوقوف على العلاقة بين الأزمة الإقتصادية الأخيرة والإبتعاد عن التطبيق السليم والصارم لتلك المبادئ و الوقوف أمام الأسباب والدوافع التي أدت إلى تفاقم مثل هذا الوضع وأخيرا محاولة تقديم الحلول من منظور الحوكمة ،كما يمكن القول أن هدف الدراسة الإجمالي هو التعرف على الدور الحقيقي للحوكمة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي والتغييرات التي أحدثتها الأزمة المالية على مستوى الحوكمة.

كما أن الحوكمة العالمية عرفت انتعاشا بفضل الأزمة المالية ،حيث حملت معها العديد من التحولات ،ففي المجال البنكي تعتبر الإجراءات الإحترازية لبازل 3 أحد أهم التحولات ما بعد الأزمة المالية والتي ينبغي أن تؤدي الى تحسين نوعي وكمي لرؤوس أموال البنوك،أما الخطوة التالية وهي النظر في تنظيم المؤسسات المالية غير البنكية،و التي لعبت دورا هاما في الأزمة.

ومنه كانت اشكالية البحث كالتالي:

إلى أي مدى يؤدي التطبيق السليم للحوكمة على مستوى النظام المصرفي في تفادي الأزمات الدورية التي يتعرض لها؟

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ،البنوك ،الأزمة المالية العالمية،اتفاقية بازل 3

Résumé :

Notre étude vise à évoquer la raison dont laquelle la gouvernance a pris une grande importance à l'échelle mondiale, ainsi, de mettre l'accent sur la relation qui existe entre la dernière crise économique et l'éloignement de l'application correcte et stricte de ces principes et se tenir devant les raisons et les motivations qui ont conduit à l'aggravation de la situation comme ceci, et à la fin tenter

d'apporter des solutions du point de vue de la gouvernance, comme on peut dire aussi que l'objectif global de cette étude est d'identifier le rôle réel de la gouvernance d'entreprise dans la réduction de l'impact de la crise financière mondiale sur le système bancaire et les changements apportés par la crise financière sur le niveau de gouvernance.

Cependant , la gouvernance mondiale a connu une relance grâce à la crise financière, ou elle a apporté avec elle de nombreuses transformations, dans le domaine bancaire on peut dire que les réglementations prudentieles de bale 3 est l'une des transformations les plus importantes après la crise financière, ce qui devrait conduire à une amélioration qualitative et quantitative des fonds propres des banques, l'étape suivante consiste à étudier l'organisation des institutions financières non bancaires, qui a joué un rôle important dans la crise.

De ce fait, la problématique de cette étude peut se résumer comme suivant:

Dans quelle mesure peut mener la bonne pratique de la gouvernance aux sains des établissements bancaires à l'évitation des crises périodiques auxquelles les banques sont confrontées?

Mots clés : la gouvernance, les banques, la crise financière mondial, bale 3.

مقدمة

لقد حصلت تطورات في شتى مجالات الحياة، ولقد حظي الفكر الإداري بجزء من تلك التطورات فقد ظهر حديثا ضمن أدبيات علم الإدارة مصطلح الحوكمة والذي أصبح من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة مثل الإنهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 وأزمة شركة Ernon التي تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للإتصالات عام 2002،وكان من بين أهم أسباب هذه الأزمات عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية وإلى افتقار هذه الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات واتخاذ القرارات غير

الرشيدة وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح ، لذا تعتبر الحوكمة المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات. ومن هنا تنبثق إشكالية بحثنا والتي نصوغها بالشكل التالي:

إلى أي مدى يؤدي التطبيق السليم للحوكمة على مستوى النظام المصرفي في تفادي الأزمات الدورية التي يتعرض لها؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه نظام الحوكمة في تعزيز سلامة وتقوية إدارة البنك وتوفير عامل الإستقرار المالي والرقابة خاصة في أعقاب الإنهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع المالي والمصرفي في العالم وبالأخص الأزمة المالية العالمية (2007-2009) والتي سببها الجوهري هو نقص الرقابة على القروض، كما أن الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي وضعت مفهوم الحوكمة على قمة الإهتمامات وأبرزت أهميته كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات،حيث يؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى توفير الإحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة وتشجيع الشفافية في المعاملات.

محتويات البحث

لمحاولة تحليل هذا الموضوع من مختلف جوانبه سوف نقسم البحث الى العناصر التالية:

أولا:آليات حوكمة البنوك :والذي سنتطرق فيه الى

1. تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي.
2. أهمية حوكمة البنوك.
3. النقاط الأساسية من أجل نموذج أمثل للحوكمة.
4. العناصر التي تميز العمل البنكي من وجهة نظر الحوكمة.
5. متطلبات للتقليل من مخاطر سوء الحوكمة في البنوك

ثانيا: الأزمات المالية وانعكاساتها على الحوكمة المصرفية:والذي سيتناول العناصر التالية:

1. مفهوم الأزمة المالية العالمية (2007-2009).
2. أثر الأزمات المالية العالمية على تطور نظم الرقابة والحوكمة.
3. العلاقة بين أزمة الرهن العقاري بالحوكمة.
4. أسباب الأزمة المالية من منظور الحوكمة.
5. حلول الأزمة المالية الحالية من وجهة نظر الحوكمة.
6. بازل 3 كأحد الحلول لمواجهة الأزمات المصرفية.

أولا:آليات حوكمة البنوك :

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية و المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحالي فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم و تحليله.

1. تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي:

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة فى المصارف بأنها " الأساليب التى تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[1] .

و حسب لجنة بازل تشير حوكمة الشركات على مستوى البنوك الى الأسلوب التي يدار به أعمال وقضايا ومعاملات البنك من قبل مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا،وينعكس ذلك كذلك من خلال:[2]

- وضع أهداف البنك؛
- تأدية النشاط اليومي للبنك؛
- الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين؛
- حماية مصالح المودعين؛
- وضع نشاطات وسلوك البنك جنبًا إلى جنب مع توقعاته وأهدافه المسطرة والذي سيعمل بأسلوب سليم ومتين وآمن للوصول إلى ذلك.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ وجود عنصر مشترك وهو ادراج دور مجلس الإدارة في البنوك حيث أصبح يلعب دور كبير في سلامة الجهاز المصرفي.

كما تعتبر الحوكمة البنكية ذات أهمية كبيرة وهي مستمدة من أهمية البنوك حيث أن افلاس بنك واحد قد يؤدي الى افلاس العديد من البنوك ويهدد استقرار وسلامة النظام المصرفي ككل وبالتالي يؤثر على الإقتصاد ،ومنه كان لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية.[3]

2. أهمية حوكمة البنوك.

تتمثل أهمية مفهوم حوكمة البنوك في التالي:[4]

- أهمية البنوك كمركز للأنشطة المالية و التجارية و الصناعية للدولة.
- سرعة حركة طبيعة أعمال البنوك.

- انهيار بنك واحد يؤدي الى انتقال أثرها إلى جميع الأطراف المتمثلة في المودعين والدائنين و المساهمين.
- أن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتفوق على غيرها في مزايا كثيرة ،أبرزها تحسن أداء البنوك، وارتفاع قيمتها في السوق، بالإضافة إلى الحد من مستويات المخاطرة.
- تفيد الحوكمة الجيدة في الحد من التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال .

3. مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام2006

المبدأ الأول :يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم، ولديهم فهم واضح لدورهم بالنسبة لحوكمة الشركات، وقادرين على القيام بحكم سليم بخصوص شؤون البنك.

المبدأ الثاني :على مجلس الإدارة اعتماد ومراقبة الأهداف الإستراتيجية للبنك والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية.

المبدأ الثالث :على مجلس الإدارة وضع والتأكيد على خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المؤسسة.

المبدأ الرابع :على مجلس الإدارة أن يضمن توفير إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا ومتماشي مع سياسة مجلس الإدارة.

المبدأ الخامس :على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستفادة الفعالة من الوظائف التي يقوم بها كل من مسؤول الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المبدأ السادس :على مجلس الإدارة ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت متماشية مع الثقافة المؤسسية للمصرف، ومع الأهداف والاستراتيجيات طويلة المدى، ومع بيئته الإشرافية.

المبدأ السابع :يجب أن تتم إدارة المصرف بطريقة شفافة.

المبدأ الثامن :يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم شامل للهيكل التشغيلي للمصرف، بما في ذلك عمل المصرف في دول أخرى، أو من خلال التأكد من عدم إعاقة الهيكل لمتطلبات الشفافية (أي معرفة الهيكل الخاص بالمصرف).[5]

4. النقاط الأساسية من أجل نموذج أمثل للحوكمة.

من أجل نموذج أمثل للحوكمة والذي يتميز بالمرونة للتوافق مع المتغيرات في سوق العمل يجب أن تتوفر مجموعة من النقاط والتي نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : خصائص النموذج الأمثل للحوكمة

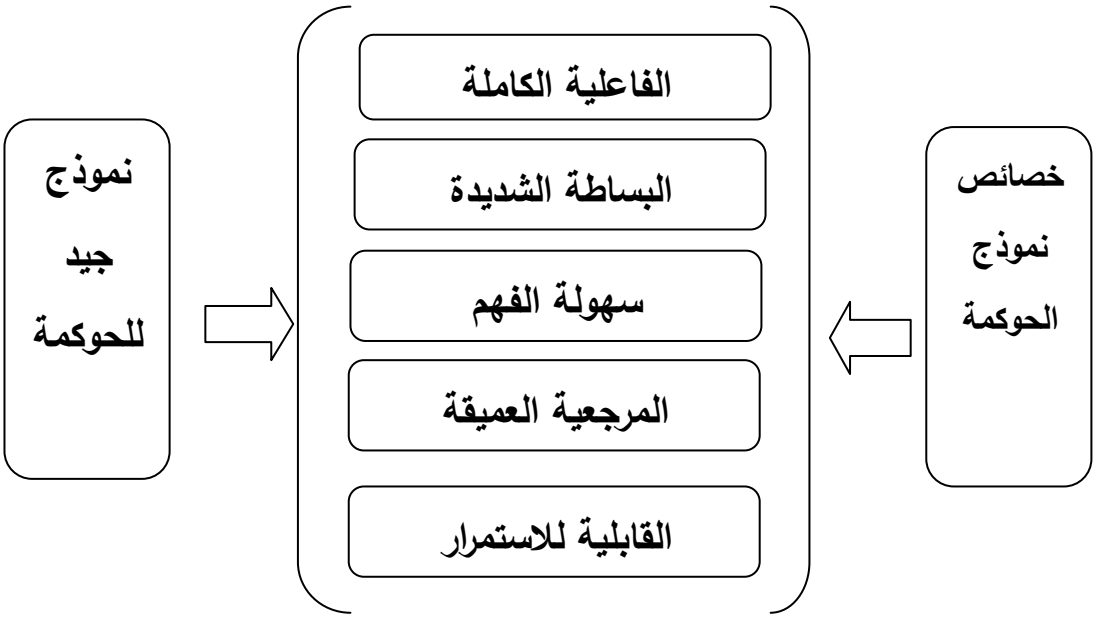

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، ، القاهرة، 2005،،ص216.

5. العناصر التي تميز العمل البنكي من وجهة نظر الحوكمة.

يتميز العمل البنكي بأعماله المحفوفة بالمخاطر مما يستدعي الى معرفته على طريقة كفيلة تسمح بتوزيع هذه المخاطر مع المحافظة على ربحيته،وعلى ثقة الزبائن والعملاء الذين يتعامل معهم [6]، وهذا ما يجعل تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك يتميز بقليل من التعقيد والتميز عن تطبيقه في باقي القطاعات وذلك نظرا لأنها أوسع وأشمل حيث تنظر الى مصالح الجميع بما فيهم المساهمين والمودعين،كما أن قياس الحوكمة بالبنوك يعتبر جد صعب وهذا ما يعطيها طابع الغموض "غموض البنوك وهو مرتبط بصعوبة قياس الأداء وتحديد المخاطر " والذي يدعوا الى البحث عن مؤشرات تمكن من التقرب الى واقع ممارسة السلطة داخل وخارج المستويات العليا للقرار البنكي.[7]

كما يجب التركيز على مجموعة من النقاط عند تطبيق الحوكمة بالبنوك والمتمثلة في:

1)عنصر الثقة : أي ثقة الجمهور في سلامة العمليات فأي شك سيقابله رد فعل والذي يتمثل في سحب الأموال و هروب المودعين ومنه انعدام الثقة في النظام المصرفي ككل مما ينتج عنه الميول الى استخدام اقتصاد المقايضة، وهذه الظاهرة نجدها بكثرة في اقتصاديات بعض الدول النامية.[8]

2)تضارب المصالح :ففي البنوك نجد هذا التضارب في النزاع الداخلي بين الربحية على المدى القصير وخطر عدم السداد، ويتم حل هذا التضارب من خلال تنفيذ نظام اتخاذ القرار الذي يحد من المخاطر ويكون مالي أكثر منه قانوني.

3)تعقد الهياكل والعمليات البنكية : مما يؤدي الى السهولة للتعرض للأخطاء والتي تضر بالبنك .[9]

4)أهمية السيطرة عل الموارد المالية: حيث تمثل حجم الأموال المتدفقة عن طريق الودائع تحديا دائما بالنسبة للبنوك.ومنه يجب تطبيق قواعد داخلية صارمة لمواجهة مخاطر الأخطاء والغش.لذا يعتبر نظام الرقابة الداخلية كعنصر أساسي للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

5)الأثر النظامي للإفلاس أو الفشل:بما أن البنوك تشكل فيما بينها نظاما يرتبط عن طريق مجموعة من العلاقات(اعادة التمويل،الضمانات،تقاسم المخاطر،التعاون في أنظمة الدفع...) ومنه ففشل أحد البنوك قد يؤدي الى افلاس المجموعة بأكملها ومنه الى فشل النظام المصرفي ككل.

آثار سوء الحوكمة له أيضا تأثير سلبي مضاعف،حيث أن أي نقص داخل البنك يؤدي بسرعة الى فشل سلسلة الرقابة الداخلية لأن الحوكمة الجيدة تلعب دورا رئيسيا في الحفاظ على الممارسات السليمة.[10]

6. متطلبات للتقليل من مخاطر سوء الحوكمة في البنوك :[11]

من أجل سلامة النظام البنكي وسلامة عملياته يجب على الدول سن قوانين ووضع أدوات رقابة مناسبة ،لذلك سوف يتم ادراج بعض القواعد والتي نعتبرها أساسية للتقليل من مخاطر سوء الحوكمة في البنوك والمتمثلة في:

1. **يجب إحترام بعض الشروط التي تخص سمعة المسير**
2. **تقاسم السلطة** :حيث أنه لا يجب ان يكون المسير لوحده
3. **مشاركة جيدة للمساهمين في رقابة الإدارة**
4. **سن القوانين واللوائح التي تلزم هيئات إدارة البنك على الإمتثال لإجراءات معينة تتجاوز الالتزامات العامة :**

ثانيا: الأزمات المالية وانعكاساتها على الحوكمة المصرفية:

ارتبطت حوكمة الشركات ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية ،ولقد كشفت هذه الأزمات أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه الأزمات مما أدى الى افلاس العديد من الدول المتقدمة وكان السبب الرئيسي فيها هو غياب الحوكمة و افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي

تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، لذا تعتبر الحوكمة المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات .

1. مفهوم الأزمة المالية العالمية (2007-2009).

الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية la crise des subprimes التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسئولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.[12]

و لقد ارتبطت هذه الأزمة بالتوسع الكبير من جانب المؤسسات المالية (المصارف الاستثمارية بوجه خاص) في إصدار أصول المديونية ، وذلك بعدما تجمعت لديها محفظة كبيرة من الرهونات العقارية استخدمتها في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الأخرى، عن طريق إصدار أوراق مالية جديدة بضمان هذه المحفظة، وهو ما يعرف بعملية التوريق.

وجاء ذلك إبان ازدهار القطاع العقاري إثر الخسائر التي شهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات – وخاصة الانترنت–في سنة 2000 ، والتخوف من تعرض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة للخسائر، حيث شهدت قيم العقارات ارتفاعا وبصورة مستمرة خلال الفترة(2001-2006) إبان تخفيض سعر الفائدة الأساسي من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي كمحاولة لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل مشاريعهم.[13]

2.أثر الأزمات المالية العالمية على تطور نظم الرقابة والحوكمة.

لقد ظهرت الحوكمة كنتيجة توصلت اليها الدول الكبرى لحل الأزمات بمعنى وضع قواعد وقوانين تحد أو تمنع من تكرار حدوث تلك الأزمات. فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- بعد أزمة أسعار الصرف في الولايات المتحدة الأميركية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تم وضع قانون الاحتياطي الفيدرالي، الذي يقسم البلاد إلى اثنتا عشرة ولاية لكل ولاية مصرف احتياط لتَنظيم الائتمان والسياسات النقدية في الولايات المتحدة.
- في عام 1933م وعقب أزمة 1929م تم إصدر قانون الأوراق المالية الذي ينص على نشر كل المعلومات ذات العلاقة بالأوراق المالية والسندات إلى المستثمرين، منع الاحتيال الممنوع في بيع

عمليات بيع السندات والأوراق المالية.كما قامت السلطات الأمريكية بتأسيس هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)عام 1934م ومنحها سلطات واسعة لضمان سلامةَ الأسواق المالية وحماية مصالح المستثمرين من الغش والتلاعب والاحتيال.

- في عام1939م صدر قانون (Trust Indenture Act) والذي يحظر تداول السندات إلا بموجب عقود رسمية بين المستثمر ومصدر السند[14].
- وفي عام 1935م تم تأسيس اللجنة البنكية البلجيكية .(Commission Bancaire Belge) وفي عام 1967م تم تأسيس لجنة عمليات البورصة الفرنسية (Commission des opérations des bourse Francaise).
- في عام 1973م على إثر أزمة الطاقة الأولى وما أدت إليه من اضطرابات في أسواق المال العالمية تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) على يد المؤسسات المحاسبية الرائدة في عشر دول وهي استراليا، وكندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية
- في عام 1989م صدرت عن بنك التسويات (SIB) اتفاقية بازل (1) عقب أزمة الديون في 1982م، وكذلك عقب أزمة الاثنين الأسود في عام 1987م والتي انهارت فيها كل بورصات العالم تقريبا، وتم تطويرها عقب أزمتي النمور الأسيوية وأزمة فقاعة شركات الإنترنت إلى ما يعرف حاليا باتفاقية بازل(2).
- بعد الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول آسيا عام 1998م قامت العديد من الدول، منها كوريا وماليزيا، بوضع ضوابط لحوكمة الشركات أثبتت فاعليتها لاحقا وساهمت بشكل فعال في تحول هذه الاقتصاديات من بؤس الركود الاقتصادي إلى نعيم النمو الحقيقي.
- وعقب الفضائح المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية للشركات الكبرى مثل فضيحة شركة انرون وآرثر أندرسون، وما تمخض عنها من اتهامات لمجلس إدارة شركة إنرون بالفساد وضلوع معظم أعضاءه في صفقات مشبوهة، ومكتب آرثر أندرسون بالتواطؤ، جاء قانون ساربينز اوكسلي (Sarbanes-Oxley) عام 2002م لضبط أطر الحوكمة المعمول بها في الولايات الأمريكية.[15]

3. العلاقة بين أزمة الرهن العقاري بالحوكمة.

عند التحدث عن الأزمة المالية العالمية والحوكمة ، لا بد من معرفة ما هي الأسباب التي أدت الى حدوث هذه الأزمة ، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تجمعت وأدت الى الازمة وحجم تأثرنا بالازمة هو بحجم علاقتنا بأي من هذه العوامل والملخصة في الشكل التالي:[16]

الشكل رقم (2):العوامل المؤدية الى الأزمة المالية

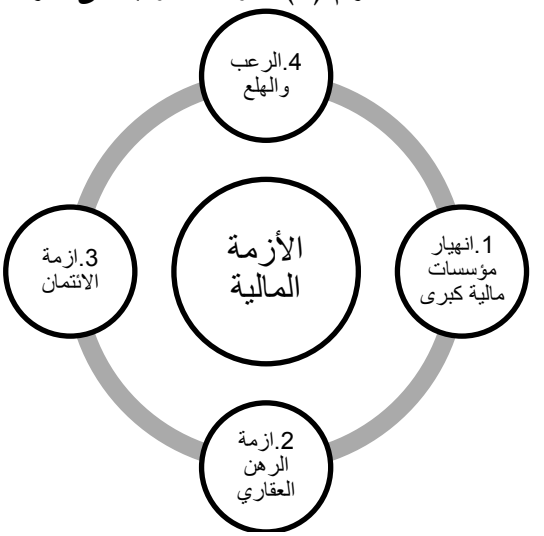

المصدر: من اعداد الباحثين

1. العامل الأول: انهيار مؤسسات مالية كبرى مثل ليمان برذرز وغيرها. أما في الدول التي لم يحصل فيها أي انهيار لأي مؤسسة مالية وخاصة الجهاز المصرفي، يمكن القول بأنه كان هناك نجاعة وحسن تقدير للبنوك ، لأنهم لم يخاطروا بأموال المودعين في كل المشتقات التي انخلقت وهمية، كما أن تطبيق لبعض البنوك للحوكمة ادت الى عدم انهيار مؤسسات مصرفية.
2. العامل الثاني: ازمة الرهن العقاري.
3. العامل الثالث: ازمة الائتمان
4. العامل الرابع: الرعب والهلع: حيث أنه يؤدي الى اتباع سياسات غير حكيمة وغير رشيدة.

و من بين مخلفات الأزمة الاقتصادية نجد أن نظام الأجور والعلاوات والمكافآت لعب دورا مهما في هذه الأزمة .فمع تفاقم الأزمة المالية ظهرت إلى الوجود مسألة علاوات ومكافآت مسيري الشركات خاصة منها تلك التي يتم تداول أسهمها بالبورصة والذي يعتبر منافي لمبادئ حوكمة الشركات حيث أن هذه الأخيرة تنص على ضرورة أن يكون توافق بين أجور المسيرين والأهداف طويلة الأجل للمؤسسات ولمساهميها وتنص نفس المبادئ على أن الأجور التي يتقاضاها المسيرين يجب أن تكون محسوبة على أساس مؤشرات كمية تركز على الأهداف الإستراتيجية دون مراعاة الأداء المحقق من العمليات قصيرة الأجل. [17]

4. أسباب الأزمة المالية من منظور الحوكمة.

خلال إطلاعنا على العديد من الأسباب المشار إليها في العديد من الكتابات و التحاليل أردنا استخلاص الأسباب التي نتجت عن قلة تطبيق الحوكمة.

1. غياب الرقابة المالية الفعالة

2. غياب الشفافية

3. فساد الإدارة العليا[18]

4. فساد وكالات التقييم[19]**.Agences de notation**

5. فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة[20].

5. حلول الأزمة المالية الحالية من وجهة نظر الحوكمة.

من بين الحلول الممكن تطبيقها من منظور الحوكمة لحل أو تفادي مخاطر الأزمة المالية الحالية أو أي أزمة كانت يمكن ذكر ما يلي:

✓ تفعيل دور الرقابة الصارمة على البنوك وعلى أسواق المال العالمية،وإعطاء مزيد من الشفافية على معاملاتها وردع أصحاب الصفقات المشبوهة.

✓ وضع ضوابط أكبر على عمليات الإقراض العقاري، وعلى عمليات تداولها بين المصارف كأصول مستثمرة، كما أنه لابد من تصحيح هامش الإقراض العقاري مع تغير قيمة العقار في السوق.

✓ مكافحة الجشع والطمع.[21]

✓ إلزام كافة المصارف والشركات بالمزيد من الإفصاح والشفافية فيما يخص البيانات المالية وقوائمها.[22]

✓ العمل على خلق لجان للحوكمة على مستوى البنوك تحت إشراف البنك المركزي[23].

✓ ربط مكافآت المسئولين التنفيذيين وهيكلية الحوافز بكل من الأداء على المدى البعيد، ومستوى المخاطر بالنسبة للشركة، كما ينبغي توفير مزيد من الإفصاح والشفافية بشأن نظام مكافآت المسئولين التنفيذيين، ويجب أن تقوم الشركات بإخضاع نظام المكافآت لتدقيق المساهمين وموافقتهم.

✓ تعزيز ممارسات حوكمة الشركات، لاسيما من خلال تطوير كفاءات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارة، الذين يجب أن يبقوا على إطلاع دائم على أحدث مستجدات القطاع المالي ليتمكنوا من القيام بالمهام المنوطة بهم، كما يمكن أن يخضعوا إلى التدريب عند الضرورة .ويجب على مجالس الإدارة إجراء تقييم سنوي لأداء أعضائها الذين يجب أن يكونوا مسئولين أمام المساهمين[24].

✓ على الدولة بمعناها الواسع أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذه العملية نظرا إلى دورها في حماية المصلحة العامة التي تغلب على المصالح الفكرية أو الجزئية التي تظهر داخل المجتمع ، فالدولة هي

صانعة القواعد القانونية وهي المسؤولة عن مراقبة تنفيذها وهو ما يوجب دعم أجهزة الرقابة المصرفية على المؤسسات المالية.

✓ ضرورة إعادة توجيه نظام إدارة الأسواق صوب حوكمة أفضل تتمتع بشفافية أكبر، وعلى الصعيد الدولي لابد من إعادة التفكير في دور وتركيب وإدارة العولمة الاقتصادية والمالية وتعزيز القواعد المنظمة بشكل متعقل.

✓ ضرورة أن ينهض القانون بدور هام في مراقبة النظام المالي الذي يحكم الأدوات المالية المبتكرة.

✓ عملية التنظيم في وقت الأزمة سوف تساعد على إنعاش الاقتصاد ولكن يجب أن يلاحظ في ذات الوقت أن كثرة القواعد التنظيمية قد يكون من شأنه أن يخنق الاقتصاد.[25]

6. بيازل 3 كأحد الحلول لمواجهة الأزمات المصرفية.

بازل III هي اتفاقية تم إصدارها بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء ال 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010،[26] وذلك بعد الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" التي عاشها العالم ، والذي كان المتسبب الرئيسي بها البنوك والمؤسسات المالية ،والتي كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل **II** وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية.[27] وبالتالي فهو يعتبر بمثابة مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية حيث لابد للبنوك أن تمتثل تدريجيا لبازل 3 ، على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل عام2019 .[28]

كما أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي ثلاث وثائق تعكس عملية اصلاح بهدف تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي والتي تمثلت فيما يلي:[29]

1. بنك التسويات الدولية،**اتفاقية بازل 3:الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم** ،ديسمبر 2010.
2. بنك التسويات الدولية،**اتفاقية بازل 3:اطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها وكيفية الرقابة عليها**،ديسمبر 2010.

1. BIS,**Basel III: Aglobal regulatory framework for more resilient banks and bankin systems,**december 2010.
2. BIS,Basel **III:International framework for liquidity risk measurement,standards and monitoring,December 2010.**

3. البيان الصحفي،**الحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بضمان امتصاص الخسائر عند التعسر**،مرجع رقم (2011/2) بتاريخ 13 يناير.

3. Press Release,**Minimum requirements to ensure loss absorbency at the point of nonviability**,Ref .No 02/2011,dated January 13,2011

❖ **محاور بازل III**

تتكوّن اتفاقية بازل الجديدة (Basel III) من خمسة محاور. سنحاول التقاط "عُصارة" ما جاءَ فيها **باختصار شديد** كما عبَّرت عنه بشكل رئيسي مؤسسة التمويل الدولية IIF.[30]

ينص **المحور الأول** لمشروع الاتفاقية الجديدة على **تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف.** وتجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي (Tier one) مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد، وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند (Tier Two) فقد يقتصر بدوره على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

تشدِّد مقترحات لجنة بازل **في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة** (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

تُدخِل لجنة بازل **في المحور الثالث** نسبة جديدة . (Leverage Ratio) تقيس مضاعف الرساميل بتنسيب إجمالي المخاطر، داخل وخارج الميزانية، إلى الرأسمال بمفهومه الضيق المشار إليه في المحور الأول.

ويُعالج **المحور الرابع** في مقترحات لجنة بازل ما يُسمى بالـ procyclicality حيث يفرض المقترح الجديد لبازل على المصارف من جهة أولى تكوين مؤونات لأخطار متوقعة Expected Loss، أثناء السنين الجيدة والفورة تحسباً للسنين العجاف والركود، عندما تتدهور نوعية القروض، بدلاً من الوضع القائم حيث تكوَّن المؤونات للديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة أي للخسائر المحققة. ويفرض المقترح من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة Buffer Capital إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح. ويربط

مقترح بازل في هذا الإطار بين فائض الرأسمال النظامي الفعلي إلى الرأسمال المفروض وبين نسبة توزيع (عدم توزيع) الأرباح. ويضاعف هذا العازل من الرساميل المكون أثناء الفورة والنمو قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات.

المحور **الخامس والأخير** لمقترحات لجنة بازل يعود لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. والواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة. وتقترح اعتماد نسبتين. الأولى للمدى القصير وتُعرّف بنسبة تغطية السيولة (LCR) ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه. وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة. أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته (NSFR).

❖ **<u>النقاط الرئيسية للمعيار الجديد لرأس المال:</u>**

تنفيذ بازل 3 سوف يقوم بـ:[31]

- **تحسن كبير في نوعية رأس مال البنوك** : ان تحسين نوعية رأس المال يؤدي الى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.
- **زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال بالنسبة للبنوك:** يعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس متانة المؤسسات المصرفية من الناحية المالية،حيث يتوجب من جهة الرفع في الحد الأدنى لرأس المال من 2% الى 4.5 %.

أما بالنسبة لرأس المال الأساسي (أي الشريحة 1)سيتوجب رفعها من 4% الى 6 %، ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن تمتلك صندوق لاحتياطي رأس المال الإضافي الذي يقدر ب 2.5 % من أسهمها المشتركة لبمنحها قوة أكبر لمواجهة أزمة اقتصادية في المستقبل طبعا هذه الإحتياطات يتم تكوينها خلال فترات الإنتعاش الإقتصادي ،كما يتوجب على البنوك زيادة الإستثمار في الأصول قليلة المخاطر من جهة والحد من التعرض للأصول التي تحمل مخاطر عالية من جهة أخرى هذا طبعا قد يقلص من الأرباح التي يجنيها البنك لكنه سيسمح له بالتركيز على دوره الإقتصادي وهو اقراض الإقتصاد بدلا من العمل على جني مكاسب من خلال المتاجرة بأدوات مالية عالية المخاطر ، كما يسمح هذا الاحتياطي للبنك بدعم عملياته في فترات الضغط.

وبالتالي ان الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال في البنوك وعلى المستوى العالمي كان من أجل استيعاب الخسائر (امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزول تحت الحد الأدنى .

حيث تم الرفع من معدل الملاءة لرأس المال من 8% الى 10.5 % وهذا معناه تقليل حجم الديون المسموح تحملها من قبل البنوك و يعني كذلك أنه يجب على البنوك الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية.

- **خفض المخاطر النظامية:** التعديل الذي شمل رأس المال يهدف من جانب آخر الى مواجهة الخطر الذي يسب اضطرابات في النظام المالي وبالتالي زعزعة الإستقرار للإقتصاد الكلي.

وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون لها تأثير كبير على تمويل الإقتصاد وخاصة المؤسسات.

تطرقت الإتفاقية الجديدة لعنصر آخر مهم ويتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة حيث تفرض على البنوك الإحتفاظ بنسب سيولة كافية لـ30 يوما لتغطية الإستحقاقات قصيرة الأجل هذا الأمر قد يحد من قدرة البنك على القيام بعمليات اقراض فورية، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين.

- **معيار السيولة على المدى القصير:** يعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وسيتم تنفيذه ابتداءا من 1 جانفي 2015 وهو يهدف الى جعل البنك يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.
- معيار السيولة على المدى الطويل (NSFR): ويهدف الى أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

- **إتاحة الوقت الكافي للإنتقال إلى النظام الجديد:**

اتفاقيات بازل 3 توفر الإدخال التدريجي لهذه المعايير الاحترازية الجديدة إلى غاية جانفي 2019 يمكن أن تظهر الآثار الكاملة للوائح الجديدة.

الخلاصة:

هناك علاقة قوية تربط الأزمة المالية العالمية والحوكمة نظرا الى أن هذه الأخيرة أثبتت وجودها بعد سلسلة من الأزمات وأن السبب الرئيسي في قصة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها هو الفشل في تطبيق قواعد الحوكمة وتركيبة مجالس الإدارة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى فشل الجهات التنظيمية والرقابية في كثير من الدول في تقدير حجم المخاطر بصورة سليمة وصحيحة ولم تترجمها إلى إجراءات تنفيذية واضحة و مما سبق يمكن القول ما يلي:

- ✓ أن تطبيق الحوكمة يعتبر الدعوة الغير مباشرة للرجوع الى تدخل الدولة من خلال رقابتها والإبتعاد عن المبدأ الذي يقول بأن اليد الخفية هي التي تستطيع اصلاح كل شيء في الاقتصاد، ولا داعي للتدخل.

- ✓ يمكن اعتبار الحوكمة هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات لضمان حسن سير القطاع المصرفي باعتبارها تشكل عنصراً أساسياً في سير العمل بشكل سليم وآمن للبنوك وتجنبه من المخاطر أي تقوم بالعمل على التوفيق بين استحقاقات القروض واستحقاقات الودائع، وهو ما يمكنها من تجنب مخاطر الإفلاس وبالتالي مخاطر السيولة.
- ✓ يعتبر الهدف الأساسي من تطبيق الحوكمة هو بناء وتقوية المساءلة والمصداقية والشفافية وسلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية أصحاب المصلحة (المساهمين او حملة الاسهم والعاملين والمجهزين والزبائن وكذلك المراقبين)، كل ذلك من أجل خلق القيمة داخل المؤسسات والشركات .
- ✓ تأمل اتفاقية بازل 3 الى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية ومن المتوقع أن تعمل على تحسين إطار عمل حوكمة المخاطر في البنوك من خلال المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة .

الهوامش:

[1] الحوكمة في المصارف .مقال متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc Consulter le 12/05/2013 a 15:00

[2] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires,** Banque des Règlements Internationaux, 2006,p10.

[3] خوني رابح،فكرون نسرين، دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عمليات غسيل الأموال،الملتقى الوطني حول:**حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**،6-7 ماي 2012،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد خيضر،ص 7.

[4] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية، مصر،2008،ص 244،245.

[5] سلطة النقد الفلسطينية،**دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، تعليمات رقم(2009/03) ،2008، ص 32

[6] Christian Noyer, "Corporate gouvernance et banque: les banques se gouvernent-telles comme d'autre Entreprises", communication au séminaires sur **« Droit, économie et justice dans le secteur bancaire** », 10 Octobre 2005, p 03.

[7] Karim Ben Kahla et al, "Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation du commerce en Afrique du Nord: états des lieux et conditions de réussite des réformes", Forum pour le développement en Afrique du Nord sur **« la gouvernance des institutions financières**», Marrakech 19-20 Février 2007, p29,30.

[8] La Commission Bancaire en France, **Le Gouvernement d'entreprise et les établissements de crédit et entreprises d'investissement,** Étude du rapport annuel, 2005, p 171.

[9] Ibid,p 172 .

[11] Christian NOYER, « Corporate governance et banque : les banques se gouvernent-elles comme d'autres entreprises », prononcé dans le cadre du cycle de séminaires **Droit, économie et justice dans le secteur bancaire** , Lundi 10 octobre 2005,p 5,6.

[1]محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155520 le 12/05/2013 a 15:13

[13] حسين بورغدة،**الأزمة المالية العالمية: الأسباب ، الآثار و الحلول المقترحة لمعالجتها**، الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مرجع سابق، ص 3.

[14] الهادى هبانى،على الموقع الإلكتروني:

http://www.sudanray.com/Forums/showthread.php?p=19181

[15] الموقع الإلكتروني:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7472:--------7-----&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55 le 12/05/2013 a 15:13

[16] بالإعتماد على الموقع:

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=823&menu_id=10&cat_id=2 le 12/05/2013 a 15:20

[17] عبد الرحمان العايب،بالرقي تيجاني،**إشكالية حوكمة الشركات وإلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة**،الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ،جامعة باجي مختار – عنابة،19 / 11 / 2009.

[18] عبد السلام عقون، كمال رزيق، **الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية و حلولها إسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

[19]راضية بوزيان، **الأزمة المالية و آثارها على إقتصاديات العالم العربي** ،الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، أيام 20-21 أكتوبر2009، ص 14

[20]راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 15

[21] حسين بورغدة،مرجع سابق،ص 18

[22] **حول الأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية** على الموقع الإلكتروني:

http://www.libyansai.gov.ly/modules/publisher/item.php?itemid=6 **le 13/04/2010**

[23] شريقي عمر،**دور و أهمية الحوكمة في استقرار النظام المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، أيام 20-21 أكتوبر2009.،ص 12

[24]مريم الشريف جحنيط،**علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية**. الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف-، أيام 20-21 أكتوبر2009.ص 20

[25] أحمد فتحي سرور ، **محاضرة منشورة حول دور القانون في حل الأزمة المالية و الإقتصادية**، واشنطن،نوفمبر 2009 على الموقع الإلكتروني :
www.parliament.gov.eg/NR/rdonlyres/298CD1FF-5800.../Unnamed.pdf le 13.05.2013

[26] محمد بن بوزيان وآخرون، "البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل 3"، **المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي** النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة ، دولة قطر،ص28.

[27] فلاح كوكش،**أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية** ،مقال متاح على الموقع:
http://www.ibs.edu.jo/files/Falah%20kokash.pdf ,le 07/03/2013, à 14:00

[28] البنك المركزي المصري،"ما هي بازل 3"،**مفاهيم مالية**،العدد الخامس عشر،ص1.

[29] إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالثة Basel III بإطاريها،الطبعة الثالثة عشر،نوفمبر 2011،ص 655

[30] **اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية!**..، يوم 11.06.2012 على الساعة 23:59 متاح على الموقع:

http://www.abl.org.lb/ar/monthlyPublications.aspx?pageid=277

[31] -Jaime Caruana , **Bâle III : vers un système financier plus sûr**, 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p2
-Caruana Jaime, "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Article présenté àl'occasion de la 3eConférence bancaire internationale, Santander, Madrid, le 15 septembre 2010, p 2, 4.